

## سيحافظ أبناء الوطن الوجوديون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

عدد خاص  
بمناسبة عيد الوحدة  
22 مايو 2011م



دولة واحدة تسمى (اتحاد الجنوب العربي) واقترح أن يقوم وفد من وزراء عدن ووزراء الاتحاد والمندوب السامي بزيارة لندن لاستئناف المفاوضات حول مستقبل المنطقة ، فقام وفد برئاسة المندوب السامي البريطاني ، والوزراء المعنيين من حكومة عدن والاتحاد بزيارة لندن ، وبدأت المحادثات وأقرت بعض النقاط المطروحة للمشروع الاستعماري الجديد ، وتركت تفاصيل البت لبعض المواد في اجتماعات أخرى تعقد في عدن برئاسة الحاكم البريطاني.

وعاد الوفد إلى عدن واستؤنفت المحادثات من جديد وتكونت لجان لدراسة النواحي المالية والسياسية والقانونية والدستورية اشترك فيها ممثلون من وزارة المستعمرات البريطانية ، وبدأت المفاوضات في دمج حكومة عدن في الاتحاد ، وقيام لجنة وزارية من حكومة عدن ، وحكومة الاتحاد لدراسة الأسس التي سيقوم عليها الاتحاد ، بالرغم من معارضة بعض الوزراء في حكومة عدن لهذا المشروع والإصرار على بقاء حكومة عدن مستقلة تتبع التاج البريطاني باعتبار أن حكومة عدن لها جهازها الإداري الحديث ، ومجلس تشريعي ، وحكومة مركزية ذات صلاحيات واسعة . وبعد سلسلة من المباحثات اتفق بعض الوزراء على دمج عدن مع حكومة

الاتحاد في اتحاد جديد يسمى (اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية) كما عارضه آخرون بوحى من السلطات الاستعمارية والتي تطالب بتعيين عدن ، وقد اشترطت شروطاً أساسية أن يكون لعدن حق الانفصال من الاتحاد متى شاءت ، وقد وافقت السلطات البريطانية على هذا المشروع وأعلن دستور الاتحاد الذي جرد حكام الولايات من كثير من صلاحياتهم وأفقدتهم سلطاتهم بقدر ما قلل من صلاحيه ووزراء حكومة عدن وزاد من صلاحيه المندوب السامي والمعتمد البريطاني. وقد عارض هذا الدستور كثير من الأحزاب والمنظمات ، واستاء حكام الولايات من مشروع الدستور واعتبروه مجحفاً في حق حكومة الاتحاد.

وفي 24 سبتمبر عام 1962م تقرر اجتماع المجلس التشريعي العدني للتصويت على دمج عدن في حكومة الاتحاد وسط المظاهرات الصاخبة خارج المجلس ، تستهدف منع المجلس من دخول قاعة الاجتماعات لولا قوة القوات المسلحة البريطانية ، وضعت حزاماً أمنياً حول المجلس الذي أقر أخيراً مشروع الدمج بأغلبية بسيطة ، وقد عارضه كثير من الوزراء والأحزاب السياسية العدنية كالجمعية العدنية ، ورابطة أبناء الجنوب التي هاجمت الاتحاد الذي يرأسه السيد حسن علي بيومي الذي أقر بصلاية في المجلس التشريعي دمج عدن في الاتحاد باعتباره رئيس الحكومة بعدن ، وأصبحت عدن في غليان واضطرابات.

وفي 26 سبتمبر عام 1962م فوجئ العالم بقيام الثورة اليمنية في صنعاء ، وإعلان الحكم الجمهوري فيها فكانت ثورة قاصمة وضربة قوية في نحر بريطانيا وفيلماؤها في المنطقة ، أفلقت الأوساط الاستعمارية والرجعية العميلة ، وكان هذا اليوم نقطة تحول في المنطقة بل في الجزيرة العربية بكاملها.

المتحدة لهذا الغرض ، وسوف تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات الضرورية والعملية لتضمن صيانة القانون والنظام بين القوات والأشخاص .

### الفصل السادس :

1 . سوف يعين الاتحاد من وقت إلى آخر شخصين لا أكثر للعمل كأعضاء في مجلس الدفاع الذي سيؤسس من قبل المملكة المتحدة لتقديم النصح إلى الحاكم العام في الأمور المتعلقة بالدفاع عن محمية عدن .

2 . سوف يستشير الاتحاد مجلس الدفاع في الأمور المتعلقة بالدفاع والأمن الداخلي للاتحاد ، ويشمل ذلك الإدارة والتدريب وعمليات قوات الاتحاد وعلى الاتحاد أن يطلع مجلس الدفاع بكل هذه الأمور .

### الفصل السابع :

في هذا الملحق فإن عبارة ”الحاكم“ إنما تعني الشخص الذي يشغل منصب الحاكم والقائد العام لمحمية عدن أو لمن ينوب عنه .

وعلى ضوء هذه المعاهدة يعتبر الاتحاد صورة شكلية وأوامها خيالية صورها الاستعمار تنفيذ المخططات الجديدة ، ووسيلة لتنفيذ وتثبيت سيطرته في المنطقة داخليا وخارجيا ، والقضاء على المد الثوري الذي تشهده المنطقة ، وضرب الحركات التحررية التي تشهدها المنطقة العربية .

فالاستعمار بموجب هذه المعاهدة اتخذ لنفسه الحق المطلق في استخدام أراضي الاتحاد بحرا وجوا وبر الصالح القوى الاستعمارية الغربية واحتلال أي منطقة في أي وقت يشاء ، واستخدامها في أي وقت يريد . وعلى الاتحاد أن يسخر كل إمكانياته ويخضع للقوانين التي تصدرها السلطات الاستعمارية في عدن ، وتقديم كافة المساعدات لهذه القوات حتى ولو كانت ضد الدول العربية ، وأصبح مجلس الاتحاد عبارة عن آلة مسخرة بيد الاستعمار يحره متى شاء وكيف شاء ، وكقوة جديدة لتهديد حكومة الإمام في شمال الوطن والضغط عليها لإيجاد مزيد من التقارب بينها وبين بريطانيا . وقد جعل في كل وزارة مستشار بريطاني ويعتبر المنفذ والمدير وله السلطة الكاملة قبل الوزير .

وكذا جعلت دورية رئاسة مجلس الاتحاد بين السلاطين والمستورزين مع العلم أن المستشار البريطاني والمعتمد البريطاني هم المنفذون والمسيريون لما يسمى مجلس الاتحاد . وقد عارض الرأي العام في المنطقة هذا الاتحاد ، ووصفوه أنه مشروع استعماري فرض بالقوة ، وقامت المظاهرات والاحتجاجات تندد بالاستعمار وتطالب بالاستقلال وجراء القواعد العسكرية وإعطاء شعب الجنوب حق تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة لها كيانه ، واستقلالها ودستورها . وفي عام 1961م استغل وزير المستعمرات البريطاني وجوده بعدن فاثار دمج (عدن) في الاتحاد الفيدرالي ، وقام بمشاورات مع وزراء عدن ، والمجلس التشريعي ، ووزراء الاتحاد مستهدفة وحدة حكومة عدن مع حكومة الاتحاد في

المادة الثالثة  
(١) هذه المعاهدة يخل الاتحاد برعاية صاحبة الجلالة البريطانية وحمايتها التبريتين .  
(٢) ان الترتيبات الفصلة والمخروعة في الملحق لمخند المعاهدة بشأن المساعدة والمعاون المتبادلين بخصوص الدفاع والأمن الداخلي ستكون سارية المفعول كجزء من هذه المعاهدة .

المادة الرابعة  
(١) ان تقدم المملكة المتحدة الى الاتحاد النصح والمساعدة المالية والفنية لكي تساعد الاتحاد في تطوير الاجهزة والاقتصاد والسياسي وتأسيس وصيانة جيش الاتحاد وحرس وطني للاتحاد . وأن يقرر مقدار وشكل هذه المساعدة المالية والفنية من وقت الى آخر من قبل المملكة المتحدة بعد التشاور مع الاتحاد آتمة بين الاعتبار كل العوامل المتعلقة بالموضوع .  
(٢) ان يتقبل الاتحاد ما قد تقدمه المملكة المتحدة برواقفة الاتحاد من الموظفين الاستشاريين واثنين لمساعدة الاتحاد وأن يقدم الاتحاد جميع التسهيلات الضرورية هؤلاء الموظفين .

المادة الخامسة  
(١) ان يتقبل الاتحاد وان يتفق من جميع الوجوه أية نصيحة تقدم من قبل المملكة المتحدة في أية مسألة تتعلق بحاكم الصالح للاتحاد ، على شرط ان يكون للاتحاد الفرصة لتغيير عن آراءه لمملكة المتحدة قبل ان تقدم هذه النصيحة له .  
(٢) ان يقدم الاتحاد الى المملكة المتحدة ما قد تطلبه من وقت الى آخر من نسخ من الوثائق المتعلقة بالحرث والمخات الحربية والسياسية المتعلقة .

المادة السادسة  
(١) يجوز ان يسع ولاية ولاية ليست ضمن الاتحاد حتى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ان تضم الى الاتحاد بعد موافقة المملكة المتحدة على ذلك .  
(٢) عند القيام أية ولاية من هذا القبيل الى الاتحاد طبقا لشروط دستور الاتحاد وطبقا هذه المادة ، ان تعتبر المملكة المتحدة والاتحاد هذه المعاهدة مطبقة على تلك الولاية كجزء من الاتحاد .

المادة السابعة  
ان تظل جميع المعاهدات والاتفاقيات والارتباطات الأخرى التي أبرمت من قبل بين المملكة المتحدة وحكام الولايات الشكلية للاتحاد سارية المفعول فيما عدا الحالات التي تنتهك فيها مع هذه المعاهدة .

المادة الثامنة  
أفترض هذه المعاهدة ، ان يكون الشخص الذي يشغل وظيفة الوالي والقائد العام لمحمة عدن او من ينوب عنه هو واسطة الاتصال بين المملكة المتحدة والاتحاد .

المادة التاسعة  
ان يسرى مفعول هذه المعاهدة عند التوقيع عليها ، ويمكن اعادة النظر على أي تعديلات في أي وقت من الأوقات بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين .

الجيش الاتحادي الذي تطلبه المملكة المتحدة للخدمة خارج الاتحاد تحت إشراف ضابط من قوات صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة كما تختار المملكة المتحدة .

2 . إن الضابط الذي سيكون قائدا لجيش الاتحاد سوف يعين من قبل الاتحاد بموافقة المملكة المتحدة .

### الفصل الثالث :

سوف يحتفظ الاتحاد بحرس وطني لفرض صيانة الأمن الداخلي وحيث يكون ضروريا للمساعدة في الدفاع عن الحدود . وسيخضع الاتحاد لتلك الخطوات التي يراها ضرورية لصيانته ليكون في حالة من الكفاءة . وبناء على طلب الحاكم العام سيبقى الاتحاد ذلك القسم من الحرس الوطني الذي يطلبه الحاكم العام للخدمة تحت إشرافه في ذلك القسم من محمية عدن خارج الاتحاد .

### الفصل الرابع :

بناء على التزامات المملكة المتحدة بمقتضى المادة الرابعة من معاهدة الصداقة والحماية بأن تقدم المساعدة المالية والفنية بخصوص تأسيس وصيانة جيش الاتحاد وحرس وطني للاتحاد سوف تقدم المملكة المتحدة ما يقدر بمقتضى تلك المادة .

- الموظفين المساعدة في توظيف وإدارة وتدريب جيش الاتحاد والحرس الوطني .
- التسهيلات وتشمل الدراسة العسكرية في الخارج لتدريب أفراد جيش الاتحاد والحرس الوطني .
- النصيحة والمساعدة من الخبراء في الأمور الحربية والفنية .
- المساعدة في التزويد بالمعدات لجيش الاتحاد والحرس الوطني .
- الانتفاع بالتسهيلات الموجودة بمحطة مستعمرة عدن .

### الفصل الخامس :

1 . سوف يسمح الاتحاد لقوات صاحبة الجلالة أو إلى قوات أخرى ، تعتبرها المملكة المتحدة صديقة أن تتمركز في الاتحاد وأن تتحرك بحرية داخله واليه ومنه مع معداتها ومخزوناتها وأن تحلق طائراتها في سماء الاتحاد وأن تقوم بأية عمليات أخرى ، كما تدعو الضرورة . وسوف يمنح الاتحاد لأي قوات تكون في الاتحاد كل التسهيلات طبقا لهذا الفصل وسيخضع خطوات أخرى لمساعدتها كما تدعو الضرورة .

2 . ما عدا ما هو متفق عليه بين المملكة المتحدة والاتحاد فأي قضية خاصة أو قضية غير ذي صبغة شرعية بخصوص جميع الإجراءات ضد أفراد تلك القوات والموظفين المذكورين في فقرة (أ) من الفصل الرابع في هذا الملحق .

سوف تمارس هذه الأمور بواسطة محاكم وسلطات مؤسسة أو معترف بها من قبل المملكة المتحدة

معاهدة صداقة وحماية بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ووشال إيرلندا واتحاد امارات الجنوب العربية ، ١١ فبراير ١٩٥٩

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا والاتحاد الفيدرالي لامارات الجنوب العربية باعتراف ان حكم امارات عجمان والسلطة العرفية والسلطة القضائية وامارة الفجاء وشيخة العرواق العليا وسلطنة عاني السفل ، وكل قسم مرتبط بمعاهدة صداقة وسلام مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا (فيما يلي يشار إليها بعبارة ”المملكة المتحدة“) قد ”كونوا “ ، برواقفة للمملكة المتحدة ، من ولاياتها اتحادا يسمى الاتحاد الفيدرالي لامارات الجنوب العربية فيما يلي يشار إليه بلفظة ”الاتحاد“) للذراع المتبادل من هذه الولايات وتطورهما في جميع الشؤون الاقتصادية والسياسية والاقتصادية تقريبا يزود الى تحسين البلاد واعلمها ،

وباظر الى ان الاتحاد يرغب في التطور تهابيا الى دولة مستقلة اقتصاديا وسياسيا في علاقات ودية مع المملكة المتحدة ، وأن المملكة المتحدة تصيد بمعاملة الاتحاد لكي يصبح تهابيا دولة مستقلة ،

وباظر الى ان المملكة المتحدة والاتحاد يرغبان في تقوية اواصر الصداقة التقليدية التي وجدت منذ أهد تطويل بين المملكة المتحدة والولايات المتكونة الان للاتحاد .

وحيث ان المملكة المتحدة والاتحاد قد قررا عقد معاهدة هذه العنايات :

المادة الأولى  
ان يكون هناك سلام وصداقة دائمان وتعاون كامل وخالص بين المملكة المتحدة والاتحاد .

المادة الثانية  
(١) أن تثير المملكة المتحدة علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى وحكوماتها والمنظمات الدولية وتكون لها المسؤولية الكاملة بشأن هذه العلاقات ، وأن لا يدخل الاتحاد في أية معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات أو علاقات أخرى مع أية دولة أو حكومة أو منظمة دولية بدون معرفة ورواقفة المملكة المتحدة .

(٢) أن يبلغ الاتحاد على وجه السرعة المملكة المتحدة عن أي تدخل أو محاولة للتدخل في شؤون الاتحاد من قبل أية دولة أو حكومة أخرى .

(٣) ان تستشير المملكة المتحدة الاتحاد بخصوص تدبيرها للعلاقات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، وأن لا تدخل المملكة المتحدة في أية معاهدة أو اتفاقية تنص على أي تغيير في حدود الاتحاد أو يثني بصورة أخرى بآثار أي تغيير في هذا الخصوص بدون موافقة الاتحاد .

### بموافقة الاتحاد المساعدة للاتحاد .

### المادة الخامسة :

١ - سوف يقبل الاتحاد ويعمل على إنجاز أي نصيحة تقدم من قبل المملكة المتحدة بشأن أي قضية متعلقة بسياسة الاتحاد .  
٢ - سوف يقدم الاتحاد إلى المملكة المتحدة نسخا من الوثائق المتعلقة بإجراءات الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية للاتحاد كما تتطلبها المملكة المتحدة من وقت إلى آخر .

### المادة السادسة :

١ - إن أية ولاية ليست ضمن الاتحاد حتى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة الحاضرة لن يسمح لها بالدخول في الاتحاد دون موافقة المملكة المتحدة أولا على ذلك .  
٢ . عند دخول أية ولاية في الاتحاد طبقا لشروط دستور الاتحاد ولهذا المادة ستعتبر أن المملكة المتحدة والاتحاد هذه المعاهدة الخاصة منطبقة على تلك الولاية كجزء من الاتحاد .

### المادة السابعة :

ظالما أن جميع المعاهدات والارتباطات والاتفاقيات الأخرى التي أبرمت من قبل بين المملكة المتحدة وحكام الولايات المشكلة للاتحاد غير متناقضة مع المعاهدة الحاضرة ، فإن تلك المعاهدات والاتفاقيات والارتباطات الأخرى ستستمر سارية المفعول .

### المادة الثامنة :

لأجل أغراض المعاهدة الحاضرة سوف تكون المراسلة بين المملكة المتحدة والاتحاد عن طريق الشخص الذي يشغل وظيفة الحاكم والقائد العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه .

### المادة التاسعة :

سوف يسري مفعول المعاهدة الحاضرة عند التوقيع عليها ويمكن إعادة النظر فيها في أي وقت بالاتفاق المتبادل بين الموقعين عليها . وإشهادا على ذلك فقد وقع المذكورون أدناه على المعاهدة الحاضرة بصفتهم الأشخاص المفوضين من قبل الأطراف المتعاقدين .  
حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة الإنجليزية .

### ملحق للمعاهدة :

#### الفصل الأول :

سوف تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات التي تراها في أي وقت ضرورية أو مرغوبا فيها للدفاع والأمن الداخلي للاتحاد .

#### الفصل الثاني :

1 . سيحتفظ الاتحاد بجيش اتحادي ، وسيخضع تلك الخطوات التي يراها ضرورية لصيانته ليكون في حالة من الكفاءة واستنادا إلى الالتزامات التي تعهدت بها المملكة المتحدة بخصوص الدفاع عن الاتحاد والمصلحة المشتركة للمملكة المتحدة والاتحاد في تقديم الدفاع المتبادل سوف يهيئ الاتحاد بناء على طلب المملكة المتحدة ذلك القسم من

(٢) فيما عدا الحالات المتفق عليها بين المملكة المتحدة والاتحاد في أية قضية خاصة أو طائفة من القضايا - إن تمارس الحاكم والسلطات المؤسدة والمعترف بها من قبل المملكة المتحدة هذا النهج السلطة القضائية الوحيدة فيما يتعلق بجميع الأبحاث القضائية ضد أفراد هذه القوات والاشخاص المذكورين في الفقرة (١) (١) من الفصل الرابع من هذا الملحق ، على أن تمارس هذه السلطة بعد اشارة الاتحاد في حالة الإجراءات التي تمس اشخاصا او تمتلك اشخاص ليسوا أفرادا في هذه القوات او ليسوا اشخاصا المذكورين في الفقرة (١) (١) من الفصل الرابع من هذا الملحق . وأن تتخذ المملكة المتحدة ما هو ضروري وعلى من الخطوات لضمان حفظ القانون والنظام بين هذه القوات والاشخاص .

الفصل السادس

(١) ان يعين الاتحاد من وقت الى آخر ذلك العدد من الاشخاص الذي قد يتقدم الوالي من وقت الى آخر كأعضاء في مجلس الدفاع الذي تؤسسه المملكة المتحدة لتقديم النصح الوالي في المسائل المتعلقة بالدفاع عن محمية عدن .

(٢) ان يستشير الاتحاد مجلس الدفاع في جميع الامور المتعلقة بالدفاع والأمن الداخلي للاتحاد بما في ذلك ادارة وتدريب وعمليات قوات الاتحاد وعلى الاتحاد أن يطلع مجلس الدفاع بصورة مستمرة على كل هذه الأمور .

ملحق  
الفصل الأول  
ان تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات التي تراها في اي وقت من الاوقات ضرورية او مرغوبا فيها للدفاع عن الاتحاد وبمعه التشاور مع الاتحاد فيما يخص الأمن الداخلي للاتحاد .

الفصل الثاني  
(١) ان يحتفظ الاتحاد بجيش للاتحاد وان يتخذ تلك الخطوات التي تكون ضرورية لصيانته ليكون في مستوى الكفاية . وباعتبار الالتزامات التي تمثمت بها المملكة المتحدة بخصوص الدفاع عن الاتحاد والمصلحة المشتركة للمملكة المتحدة والاتحاد في تهيئة الدفاع المتبادل ، ان يوفر الاتحاد عند طلب المملكة المتحدة في قسم من جيش الاتحاد قد تطلبه المملكة المتحدة قادمة خارج الاتحاد للدفاع عن الاتحاد او للدفاع عن ذلك الجزء من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد او عن أمنه الداخلي وأن يكون هذا القسم من جيش الاتحاد تحت تصرف اي ضابط تختاره المملكة المتحدة من قوات المملكة المتحدة صاحبة الجلالة البريطانية .

(٢) ان يكون الضابط الذي سيكون قائدا لجيش الاتحاد شخصا معيناً من قبل الاتحاد بموافقة المملكة المتحدة .

ان يحتفظ الاتحاد بحرس وطني لفرض حفظ الأمن الداخلي ، وحيث يكون ذلك ضروريا للمساعدة في الدفاع عن الحدود وان يتخذ الاتحاد تلك الخطوات التي تكون ضرورية لصيانته في مستوى الكفاية . ويطلب من الوالي ، أن يوفر الاتحاد أي قسم من الحرس الوطني قد يطلبه الوالي للخدمة تحت تصرفه في ذلك القسم من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد .

الفصل الثالث

الفصل السابع  
في هذا الملحق فإن عبارة ”الوالي“ تعني الشخص الذي يشغل منصب الوالي والقائد العام لمحمة عدن أو من ينوب عنه .  
واشهادا على ذلك فقد وقع المذكورون أدناه على هذه المعاهدة وملحقها بوصفهم الاشخاص المفوضين من قبل الطرفين المتعاقدين .  
حرر في نسختين باللغتين العربية والانكليزية بمعد في هذا اليوم الحادي عشر من شهر فبراير ١٩٥٩م الموافق ليوم الثالث من شهر شباط ١٩٥٨م .

عن المملكة المتحدة  
الوالي والقائد العام لمحمية عدن-  
\* . ه . ث . لوس

عن الاتحاد  
رئيس المجلس الأعلى للاتحاد -  
احمد بن عبدالله الفضل  
اعضاء المجلس الأعلى للاتحاد -  
صالح بن حسين العوفلي  
شعقل بن علي  
حسين بن أحمد الحميل  
عبدالله بن عيسى العون  
علي خليل الكحلان

الفصل الرابع  
اتبابا للالتزامات المملكة المتحدة بمقتضى المادة الرابعة من معاهدة الصداقة والحماية المتكوبة اعلاه يتقدم المساعدة المالية والفنية بخصوص تأسيس وصيانة جيش للاتحاد وحرس وطني للاتحاد ، ان تقدم المملكة المتحدة بقدر ما يقدر بمقتضى تلك المادة -

(أ) الاشخاص للمساعدة في توظيف وإدارة وتدريب جيش الاتحاد والحرس الوطني  
(ب) التسهيلات ، بما في ذلك الدورات التدريبية في الخارج ، لتدريب افراد جيش الاتحاد والحرس الوطني  
(ج) النصيحة والمساعدة من الخبراء في أمور العمليات العسكرية والأمر الفنيه  
(د) المساعدة في تزويد جيش الاتحاد والحرس الوطني بالذات  
(هـ) استعمال التسهيلات الموجودة في مستعمرة عدن لأغراض المحطات العسكرية .

الفصل الخامس  
(١) ان يسع للاتحاد لقوات صاحبة الجلالة ان تتخذ قواعد لها في الاتحاد وأن تتحرك بحرية داخله ومنه واليه مع معداتها ومخزوناتها وأن تحلق طائراتها في سماء الاتحاد وأن تقوم بأية عمليات أخرى كما تدعو الضرورة ، وان يمنح الاتحاد التسهيلات لأي قوات تكون في الاتحاد طبقا لهذه المادة) وان يتخذ أي خطوات أخرى لمساعدتها كما تدعو الضرورة .